

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵎⴰⵔⴷⵓ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵏⵉ
CONSEIL DE LA CONCURRENCE

CONSEIL DE LA CONCURRENCE



تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة
من لدن شركات توزيع الغاز والبنزين
بالجملة في إطار اتفاقات الصلح
المبرمة مع مجلس المنافسة
برسم الربع الثالث من سنة 2024

مجلس المنافسة

ⵝⵓⵣⵣⵉⵎ | ⵎⵉⵙⵓⵔⵉⵏ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة
من لدن شركات توزيع الغاز والبنزين بالجملة في
إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة
برسم الربع الثالث من سنة 2024

أولاً: تذكير بالسياق

في إطار تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من الشركات التسع النشطة في سوق الغازوال والبنزين، والمعنية باتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة، ينشر هذا الأخير تقريره الرابع المتعلق بتحليل معطيات نشاط هذه الشركات في السوق برسم الربع الثالث من سنة 2024.

للتذكير، يصل عدد التعهدات الواردة في القرارات المختلفة المرتبطة باتفاقات الصلح هاته إلى سبعة، بما فيها التعهد المعني بهذا التقرير والمتمثل في قيام كل شركة من الشركات المعنية بإمداد المجلس بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر، يتيح تتبع نشاط التموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين.

وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية. يستعرض المحور الأول تغير المؤشرات الرئيسية والبيانات الاقتصادية للشركات المعنية في سوق الغازوال والبنزين طيلة الربع الثالث من سنة 2024، لاسيما رقم المعاملات وحصص السوق على مستوى الاستيراد والتخزين وشبكة التوزيع والمبيعات المحققة.

وينكب المحور الثاني على تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات البنزين و الغازوال المكررة المستوردة، وتكلفة الشراء الحقيقية، وسعر البيع المطبق على الصعيد الوطني طيلة الربع الثالث من سنة 2024.

ويعنى الجزء الثالث من هذا التقرير بدراسة تطور هوامش الربح الخام المحققة من لدن الشركات التسعة المذكورة برسم الفترة المعنية.

ثانياً: تطور أبرز المؤشرات والبيانات الاقتصادية

1. على مستوى قطاع التموين بالغازوال والبنزين

ارتفع عدد الشركات الحاصلة على ترخيص لمزاولة نشاط استيراد المنتجات النفطية السائلة إلى 31 شركة عند متم شتنبر 2024، أي نفس العدد المسجل عند متم يونيو 2024.

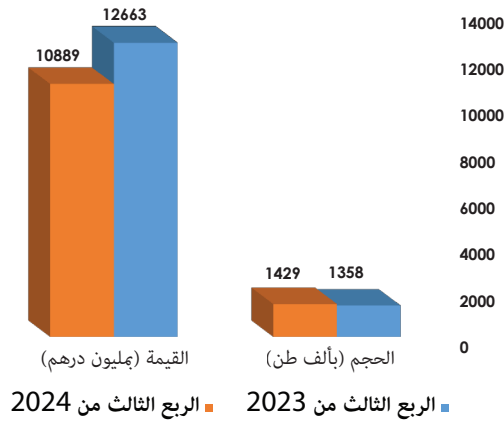
وعلاقة بتموين السوق الوطنية بالغازوال والبنزين، بلغ حجم الواردات الإجمالية 1,7 مليون طن بغلاف مالي قدره 12,9 مليار درهم برسم الربع الثالث من 2024، مسجلاً على التوالي تغيراً بنسبتي زائد 10,8 وناقص 9,75 في المائة مقارنة بنفس الفترة قبل سنة. وحسب نوع المحروقات، استحوذ الغازوال على أزيد من 88 في المائة من حجم وقيمة الواردات، فيما بلغت حصة البنزين 12 في المائة.

وحققت شركات التوزيع التسع المعنية بالتقرير نحو 84 في المائة من إجمالي حجم وقيمة واردات السوق برسم الربع الثالث من سنة 2024.

في واقع الأمر، سجل حجم الواردات لهذه الشركات التسعة زيادة بنحو 5,1 في المائة خلال الربع الثالث من سنة 2024، منتقلة من 1,36 مليون طن في 2023 إلى قرابة 1,43 مليون طن في 2024. وبلغت قيمة الواردات حوالي 10,89 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024 مقابل حوالي 12,66 مليار درهم على أساس سنوي، مسجلة انخفاضاً ناهز 14 في المائة.

ويوضح الرسم البياني أسفله، تطور الواردات من حيث القيمة (بمليون درهم) والحجم (بألف طن) خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024:

الرسم البياني 1: تطور الواردات المستخلصة جمركياً¹ (الغازوال والبنزين) بالنسبة للشركات المعنية خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024



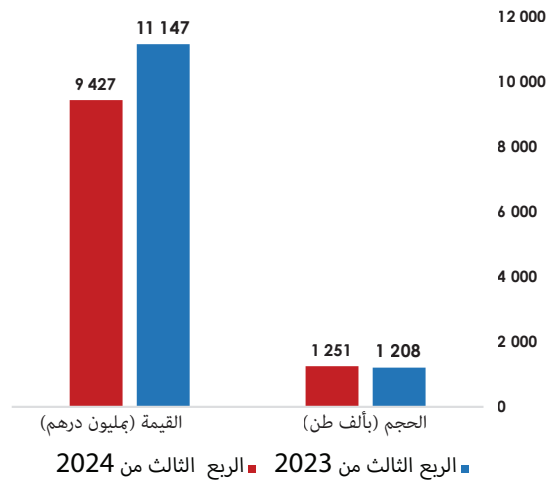
المصدر: أُعد استناداً إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يُستشف من التحليل التفصيلي حسب نوع المحروقات أن واردات الغازوال سجلت زيادة بنسبة 3,6 في المائة من حيث الحجم (1,25 مقابل 1,2 مليون طن)، وانخفاضا بنحو 15,4 في المائة من حيث القيمة (9,43 مليار درهم مقابل 11,15 مليار درهم) خلال الربع الثالث من سنة 2024، مقارنة بنفس الفترة لسنة 2023.

وبلغ حجم واردات البنزين التي حققتها الشركات التسعة 178 ألف طنا خلال الربع الثالث من سنة 2024، أي بزيادة قدرها 18,4 في المائة مقارنة بسنة 2023. وتراجعت قيمة الواردات بنسبة 3,6 في المائة، منتقلة من حوالي 1,51 مليار درهم في الربع الثالث من 2023 إلى 1,46 مليار درهم في 2024.

ويوضح الرسمين البيانيين أسفلهما، تطور الواردات من حيث القيمة (بمليون درهم) والحجم (بالف طن) خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024، حسب نوع المحروقات:

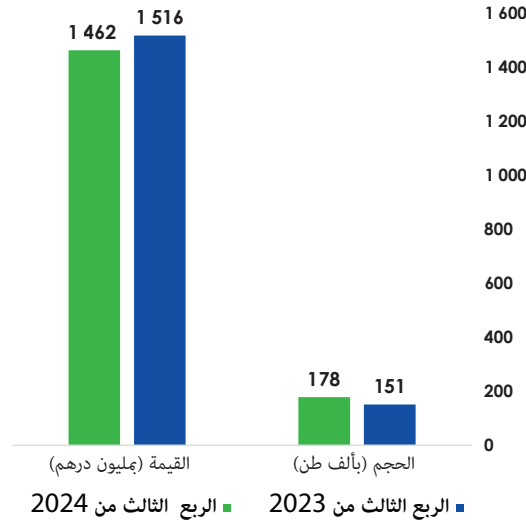
الرسم البياني 2: تطور واردات الغازوال المستخلصة جمركياً بالنسبة للشركات المعنية خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024



المصدر: أُعد استناداً إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

¹ دون الإعفاءات.

الرسم البياني 3: تطور واردات البنزين المستخلصة جمركيا بالنسبة للشركات المعنية خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024



المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

• مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة

بلغت المداخيل الضريبية لواردات الغازوال والبنزين حوالي 7,21 مليار درهم برسم الربع الثالث من 2024، مقابل 6,76 مليار درهم قبل سنة، بزيادة فاقت 6,6 في المائة (زائد 454 مليون درهم). وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، والراجعة أساسا إلى ارتفاع حجم واردات الغازوال والبنزين (زائد 10,8 في المائة).

وبصورة أدق، بلغت الضريبة الداخلية على الاستهلاك لكلا النوعين 5,35 مليار درهم خلال الربع الثالث من سنة 2024 (أي نسبة 74 في المائة من إجمالي المداخيل الضريبية المستخلصة من استيراد كل من الغازوال و البنزين)، مسجلة زيادة بنسبة 10,6 في المائة (بفارق يصل إلى 515 مليون درهم) على أساس سنوي.

وبخصوص المداخيل المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد، فقد تراجعت بنسبة 3,1 في المائة (أي بفارق بلغ 60 مليون درهم) لتستقر في حدود 1,86 مليار درهم خلال الربع الثالث من سنة 2024، وتمثل بالتالي نسبة 26 في المائة من إجمالي المداخيل الضريبية المستخلصة من واردات النوعين من المحروقات معا.

الجدول 1: تطور المداخيل الضريبية المستخلصة من استيراد كل من الغازوال والبنزين خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024 بالنسبة للسوق الوطنية (بمليار درهم)

الربع الثالث من 2024	الربع الثالث من 2023	
5,35	4,84	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
1,86	1,92	الضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد
7,21	6,76	المجموع

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يتبين من تحليل المعطيات حسب نوع المحروقات أن المداخيل الضريبية المستخلصة من واردات الغازوال شكلت نحو 82,6 في المائة من إجمالي المداخيل خلال الربع الثالث من سنة 2024، لتستقر على 5,96 مليار درهم، أي نسبة 17,4 في المائة من المداخيل الضريبية الإجمالية المستخلصة من واردات كل من الغازوال و البنزين لهذه الفترة.

الجدول 2: تطور المداخيل الضريبية المتعلقة بالاستيراد حسب نوع المحروقات خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و 2024 بالنسبة للسوق كلها (بمليار درهم)

الربع الثالث من 2024		الربع الثالث من 2023		
البنزين	الغازوال	البنزين	الغازوال	
0,98	4,37	0,84	4,00	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
0,27	1,59	0,25	1,67	الضريبة على القيمة المضافة
1,25	5,96	1,09	5,66	الضريبة الداخلية على الاستهلاك + الضريبة على القيمة المضافة

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل إجمالي المداخيل الضريبية المسجلة خلال الربع الثالث من سنة 2024، والبالغة 7,21 مليار درهم، ساهمت الشركات التسعة المعنية بهذا التقرير بغلاف مالي يصل إلى 6,14 مليار درهم (أي نسبة 85,4 في المائة من إجمالي المداخيل)، منها 4,47 مليار درهم بالنسبة للضريبة الداخلية على الاستهلاك و 1,67 مليار درهم من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بالنسبة للغازوال والبنزين.

2. على مستوى قطاع تخزين الغازوال والبنزين

بلغت قدرات التخزين الإجمالية المتاحة على الصعيد الوطني نحو 1,56 مليون طن عند متم شتنبر 2024. وبلغت نسبة الغازوال منها 88 في المائة، بزيادة قاربت 4,2 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل عند متم الربع الثاني من سنة 2024.

ووصل حجم قدرات التخزين مجتمعة بالنسبة للشركات المعنية بهذا التقرير إلى قرابة 1,27 مليون طن، بنسبة بلغت 81,7 في المائة من القدرات الإجمالية للسوق.

3. على مستوى قطاع توزيع الغازوال والبنزين

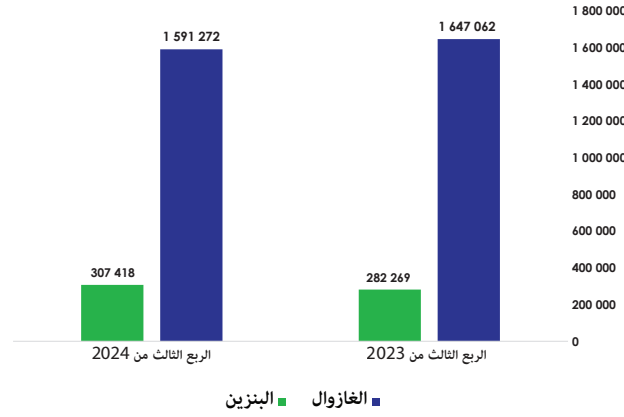
• تطور مبيعات الغازوال والبنزين

علاقة بقطاع التوزيع، لم تعرف السوق دخول أي فاعل جديد خلال الربع الثالث من سنة 2024. ويعود تاريخ آخر ترخيص منحه الوزارة المكلفة بالطاقة لمزاولة نشاط توزيع المنتجات البترولية السائلة، إلى أكتوبر 2023. ومن ثم، بلغ عدد الفاعلين النشطين في السوق الوطنية و المتوفرين على الترخيص المذكور إلى 35 فاعلا، أي نفس العدد المسجل في متم يونيو من 2024.

وبلغ حجم مبيعات الغازوال والبنزين الإجمالية 2,33 مليار لتر، برسم الربع الثالث من سنة 2024، بزيادة بنحو 4,8 في المائة على أساس سنوي.

وكما يتضح من الرسوم البيانية الواردة بعده، بلغ حجم المبيعات المحققة من قبل الشركات المعنية حوالي 1,9 مليار لتر، مسجلا انخفاضا بنسبة 1,6 في المائة مقارنة بالربع الثالث من سنة 2023. وشكل الغازوال أزيد من 1,59 مليار لتر، أي أكثر من 83,8 في المائة من إجمالي المبيعات.

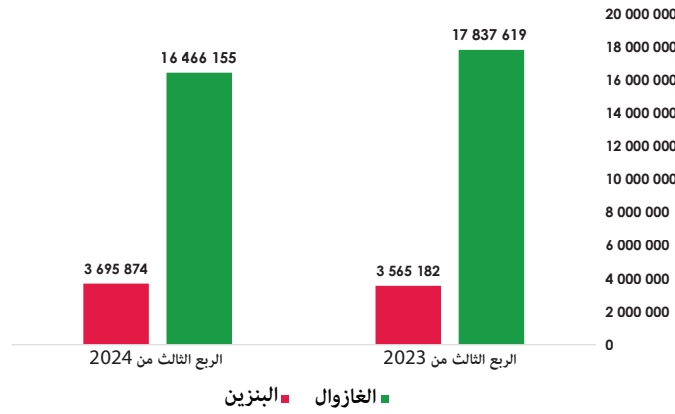
الرسم البياني 4: تطور حجم مبيعات الغازوال والبنزين (1000 لتر) خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024



المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

وعلاقة بقيمة المبيعات، بلغ رقم معاملات الشركات التسعة المنجز 20,16 مليار درهم خلال الربع الثالث من سنة 2024، بانخفاض قارب 5,8 في المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة (21,4 مليار درهم خلال الربع الثالث من 2023).

الرسم البياني 5: تطور قيمة مبيعات الغازوال والبنزين (بألف درهم) خلال الربع الثالث من سنتي 2023 و2024



المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يظهر تحليل توزيع المبيعات حسب تقسيمات العملاء، برسم الربع الثالث من سنة 2024، أن شبكة محطات الخدمة تشكل الحصة المهيمنة من مبيعات الغازوال والبنزين في السوق الوطنية، بنسبة متوسطة²، للشركات التسعة مجتمعة، بلغت نحو 72,5 في المائة من حيث الحجم و76 في المائة من

² تمثل هذه النسبة المستوى المتوسط المرجح لوزن كل فاعل في قطاع التوزيع.

حيث القيمة الإجمالية. فيما تمثل شبكة المعاملات التجارية بين الشركات (B to B)، المتعلقة أساساً بمبيعات هاته المنتجات الموجهة للمصنعين و فاعلي قطاع الصيد البحري و كذا المبيعات تحت مراقبة الجمرك، النسبة المتبقية من إجمالي مبيعات الغازوال و البنزين.

• تطور شبكة محطات الخدمة

فيما يخص تطور شبكة التوزيع، يتبين أن العدد الإجمالي لمحطات الخدمة انتقل من 3447 محطة خدمة في نهاية الربع الثاني من 2024 إلى 3478 عند متم الربع الثالث منها، بما يعادل 31 محطة إضافية جديدة تنشط في السوق.

وتمتلك الشركات التسع المعنية 2520 من أصل 3478 محطة متاحة (72,5 في المائة من العدد الإجمالي)، بانخفاض قدره 23 محطة مقارنة بالعدد المسجل عند متم الربع الثاني من سنة 2024 و البالغ 2543 محطة خدمة.

ثالثاً: تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكلفة الشراء وسعر البيع على الصعيد الوطني

قبل الانكباب على تحليل تغير تكلفة الشراء مقارنة بسعر البيع المطبق من لدن الفاعلين، شاملاً لجميع الرسوم، ستنبص هذه الفقرة، في مرحلة أولى، على تحليل تطور الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة الشاملة لتكاليف الشحن و التأمين (CIF) وأسعار البيع النهائية الشاملة لجميع الرسوم المطبقة في السوق شاملة (جميع الفاعلين) خلال الربع الثالث من 2024.

ويكمن الغرض من ذلك في التقييم الشامل لتأثير تدبذبات الأسعار الدولية، لاسيما انعكاساتها على أسعار البيع المطبقة في السوق الوطنية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أسعار بيع الغازوال والبنزين في محطات الوقود لا تُقاس مباشرة بأسعار برميل النفط الخام، بل بالأسعار المرجعية للمنتجات المكررة، المعروفة باسم "أسعار بلات للنفط" (Platts)، المطبقة في الأسواق الدولية، خاصة سوق روتردام (Rotterdam) الذي يعتبر السوق المرجعية للمنتجات النفطية المكررة في المنطقة.

1. تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية

بداية، من المهم الإشارة إلى أن الأسعار الدولية المرجعية لمنتجات الوقود المكررة، المستخدمة في هذا التحليل، لا تشمل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستيراد، وتظل نظرية، ذلك أنها لا تعكس بشكل تلقائي تكلفة الشراء الحقيقية لكل فاعل. وعملياً، ترتبط هذه التكاليف بعوامل أخرى، لاسيما نوعية عقود شراء المنتجات المكررة على الصعيد الدولي (عقود شراء آنية أو العقود الآجلة)

وقد توصل مجلس المنافسة بالمعطيات المتعلقة بهاذين المؤشرين (الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع) من لدن الوزارة المكلفة بالطاقة.

و من الناحية المنهجية، ارتأى المجلس تقييم مجموع التغيرات نصف الشهرية التي طرأت طيلة الربع الثالث من سنة 2024. و تكمن وجاهة هذه المراقبة في أخذها بعين الاعتبار لتعديلات المخزون وأثار الاستدراك التي قد تطبقها الشركات النشطة في السوق، نظراً لتفاوت انعكاس تغيرات تكلفة الشراء على سعر التفويت أو البيع.

ويتبين من تحليل المعطيات المسجلة في الربع الثالث من سنة 2024، والواردة في الجداول والرسوم البيانية بعده، أن هذه الفترة طبعها منحى تنازلي في الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة أعلى نسبيا من تغير أسعار البيع النهائية في محطة الوقود في السوق الوطنية بالنسبة لكل من الغازوال والبنزين.

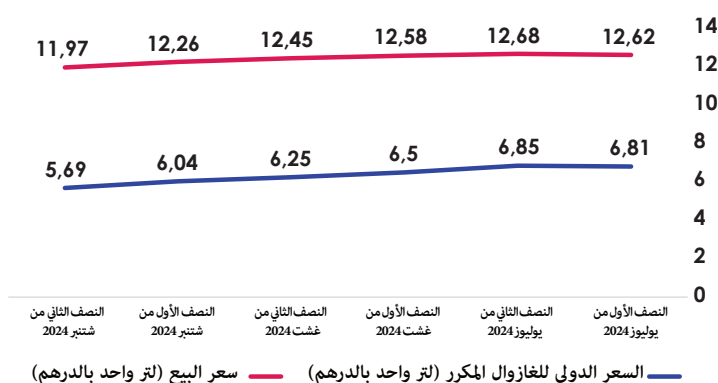
بخصوص الغازوال (الجدول 3 والرسم البياني 6)، سجل مجموع التغيرات نصف الشهرية للسعر الدولي للغازوال المكرر انخفاضا بمقدار 0,68 درهما للتر، فيما تراجع سعر البيع شامل لجميع الرسوم في محطة الوقود بحوالي 0,48 درهما للتر.

الجدول 3: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة للسعر الدولي للغازوال المكرر وأسعار بيعه الشاملة للرسوم في محطة الوقود المطبقة وطنيا، طيلة الربع الثالث من 2024 (بالدرهم للتر)

الفترة	تغيرات السعر الدولي للغازوال المكرر	تغيرات سعر البيع النهائي في محطة الوقود (شامل لجميع الرسوم)
النصف الأول من يوليو 2024	0,44	0,17
النصف الثاني من يوليو 2024	0,04	0,06
النصف الأول من غشت 2024	0,35-	0,10-
النصف الثاني من غشت 2024	0,25-	0,13-
النصف الأول من شتنبر 2024	0,21-	0,19-
النصف الثاني من شتنبر 2024	0,35-	0,29-
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الثالث	0,68-	0,48-

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 6: التطور نصف الشهري لمتوسط السعر الدولي للغازوال المكرر و لمتوسط أسعار بيعه الشاملة للرسوم في محطة الوقود المطبقة وطنيا، طيلة الربع الثالث من 2024



المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

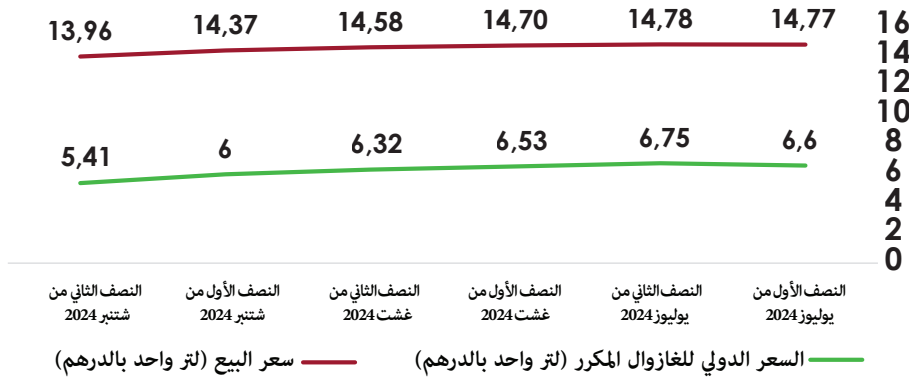
وعلاقة بالبنزين، كما يتضح من الجدول 4 والرسم البياني 7، فإن السعر الدولي للبنزين المكرر سجل انخفاضا بمقدار 1,05 درهم للتر خلال الربع الثالث من السنة الجارية، في حين سجل سعر البيع في محطة الوقود تراجعا بمقدار 0,74 درهما للتر.

الجدول 4: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة للسعر الدولي للبنزين المكرر وأسعار بيعه الشاملة للرسوم في محطة الوقود المطبقة وطنياً، طيلة الربع الثالث من 2024 (بالدرهم للتر)

الفترة	تغيرات السعر الدولي للبنزين المكرر والتأمين (CIF)	تغيرات سعر البيع النهائي في المضخة شامل لجميع الرسوم
النصف الأول من يوليو 2024	0,14	0,07
النصف الثاني من يوليو 2024	0,15	0,01
النصف الأول من غشت 2024	0,22-	0,08-
النصف الثاني من غشت 2024	0,21-	0,12 -
النصف الأول من شتنبر 2024	0,32-	0,21 -
النصف الثاني من شتنبر 2024	0,59-	0,41-
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الثالث	1,05-	0,74-

المصدر: أعد استناداً إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 7: التطور نصف الشهري لمتوسط السعر الدولي للبنزين المكرر و لمتوسط أسعار بيعه الشاملة للرسوم في محطة الوقود المطبقة وطنياً، طيلة الربع الثالث من 2024



المصدر: أعد استناداً إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

2. تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت وطنياً

يتطرق هذا الجزء إلى تحليل مستوى العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المطبقة وطنياً لكل شركة من الشركات التسع المعنية برسم الربع الثالث من السنة الجارية. ترتبط تكلفة الشراء المتوسطة، المعتمدة في التحليل، بتكلفة الشراء المرجحة بتغيرات المخزون. وتضم سعر شراء المنتجات المكررة المستوردة (بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بتقلبات سعر الصرف) وجميع تكاليف إيصال المحروقات إلى الموانئ الوطنية، على غرار تكاليف الشحن والتأمين والتفريغ والتخزين، علاوة على الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند استيراد الغازول والبنزين.

في حين تمثل أسعار التفويت المحتسبة أسعار التفويت المطبقة من لدن الشركات التسع في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر (دون احتساب الرسوم).

وتُفسر أسباب اختيار سعر التفويت بكون معظم مبيعات الغازوال والبنزين، والتي بلغت نسبتها قرابة 72,5 في المائة برسم الربع الثالث من سنة 2024، تُجز في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر. وتطبق الشركات المذكورة سعر التفويت في هذا النوع من المحطات، فيما يحدد أربابها أو محطات التسيير الحر سعر البيع النهائي في محطة الوقود عبر تطبيق هامش ربح بالتقسيط على السعر المطبق من لدن الموزعين بالجملة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم ترجيح متوسط تكلفة الشراء ومتوسط سعر التفويت في السوق، المطبق من قبل الفاعلين التسعة المعنيين، حسب وزنها في سوقي استيراد وتوزيع كلا المادتين .

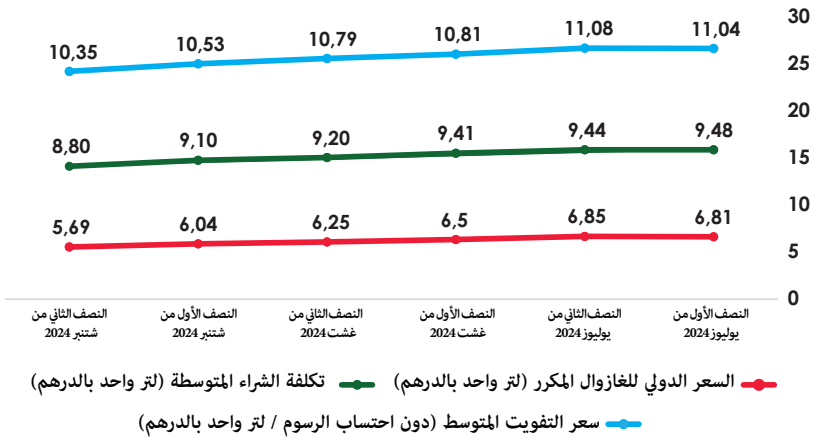
ويوضح الجدول، أسفله، متوسط الربع الثالث من 2024 لهذه المتغيرات الثلاثة لكل أسبوعين:

الجدول 5: متوسط الربع الثاني من 2024 للسعر الدولي للغازوال والبنزين المكررين وتكلفة شرائهما دون احتساب الرسوم وأسعار تفويتهما المرجحة دون احتساب الرسوم (لتر واحد بالدرهم)

البنزين	الغازوال	
6,27	6,36	السعر الدولي (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد)
10,65	9,24	تكلفة الشراء دون احتساب الرسوم
12,62	10,76	أسعار التفويت دون احتساب الرسوم

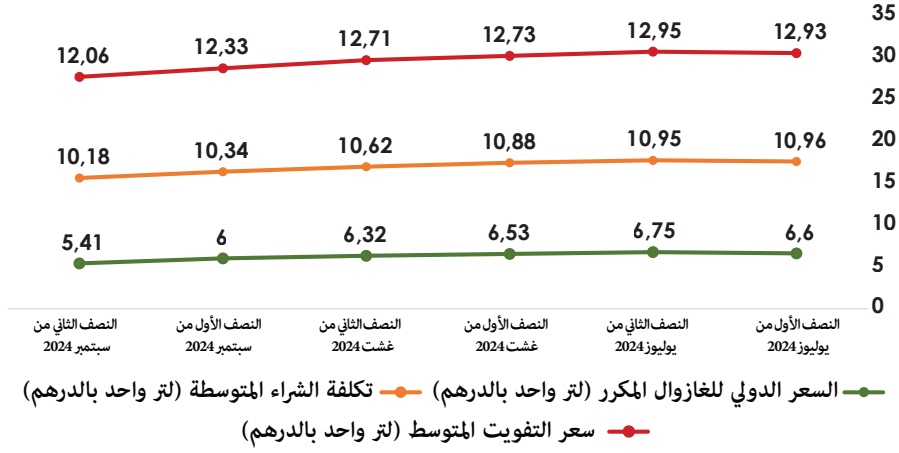
المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 8: تطور السعر الدولي للغازوال المكرر (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد) و تكلفة شرائه دون احتساب الرسوم و أسعار تفويته المرجحة ، دون احتساب الرسوم، برسم الربع الثالث من 2024 (لتر واحد بالدرهم)



المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 9: تطور السعر الدولي للبنزين (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد) وتكلفة شرائه دون احتساب الرسوم وأسعار تفويته المرجحة دون احتساب الرسوم برسوم الربع الثاني من 2024 (لتر واحد بالدرهم)



المصدر: أُعد استناداً إلى المعطيات المبلّغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

يتبين من قراءة المعطيات الواردة في الجدول والرسوم البيانية أعلاه أن تكلفة الشراء المتوسطة المرجحة لشركات التسع بلغت 9,24 درهم للتر بالنسبة للغازول برسوم الربع الثالث من سنة 2024، مع حد أدنى قدره 8,80 درهم للتر سُجل في النصف الثاني من شتنبير، وحد أقصى قدره 9,48 درهم للتر سُجل في مطلع الربع الثالث.

وبخصوص البنزين، بلغت تكلفة الشراء المتوسطة المرجحة 10,65 درهم للتر مع حد أدنى قدره 10,18 درهم للتر وحد أقصى قدره 10,96 درهم للتر.

ووصل متوسط أسعار التفويت في السوق إلى 10,76 درهم للتر بالنسبة للغازول، و12,62 درهم للتر بالنسبة للبنزين.

ومن حيث منحى التغيرات، انخرطت الأسعار الدولية للغازول المكرر و تكلفة شرائه وأسعار تفويته في السوق الوطنية في منحى تنازلي بعد أن ظلت ثابتة تقريبا بين النصفين الأول والثاني من شهر يوليو. وهكذا، تراجعت تكلفة الشراء من 9,48 درهم للتر إلى 8,80 درهم للتر بين بداية الربع الثالث ومنتها، بانخفاض قدره 0,68 درهم للتر. وتراجع متوسط سعر التفويت المرجح من 11,04 درهم للتر إلى 10,35 درهم للتر خلال نفس الفترة، بانخفاض قدره 0,69 درهم للتر.

فيما يخص البنزين، انخرطت المتغيرات الثلاثة في نفس المنحى الذي عرفه الغازول، مسجلة ركودا في يوليو ومنحى تنازليا في الفترة المتبقية من الربع الثالث. وعلى وجه التحديد، انخفضت تكلفة الشراء من 10,96 درهم للتر إلى 10,18 درهم للتر (بفارق يصل إلى 0,78 درهم للتر)، وتراجع سعر التفويت من 12,93 درهم للتر إلى 12,06 درهم للتر (بفارق يصل إلى 0,87 درهم للتر) بين بداية الربع ومنتها.

واستكمالاً للتحليل، يلخص الجدول، أسفله، التطور الربع سنوي (مجموع التغيرات النصف الشهرية للربع الثالث من 2024) للأسعار الدولية وتكاليف الشراء وأسعار تفويت الغازول والبنزين المطبق من لدن الشركات التسع في السوق.

الجدول 6: تغيرات السعر الدولي (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستيراد) وتكلفة الشراء المرجحة وسعر تفويت دون احتساب الرسوم المطبق في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر برسم الربع الثاني من 2024 (بالدرهم للتر)

الفاعلون	المنتوج	السعر الدولي للوقود المكرر	تكلفة الشراء دون احتساب الرسوم	سعر التفويت دون احتساب الرسوم
متوسط هوامش الريح	الغازوال	-0,68	-0,69	-0,42
	البنزين	-1,05	-0,69	-0,72

المصدر: أهد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

خلصت القراءة الشاملة للمعطيات الواردة في الجدول إلى الاستنتاجات التالية:

عرفت السوق في الربع الثالث من سنة 2024 اتجاهات تنازلية للمتغيرات الثلاثة، أي الأسعار الدولية للغازوال والبنزين المكررين وكذا تكاليف الشراء وأسعار التفويت في السوق الوطنية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. في الواقع، سجل تغير الأسعار الدولية بالنظر لتغير تكاليف الشراء نفس الانخفاض تقريبا بالنسبة للغازوال، في حين كان الانخفاض أكبر بقليل بالنسبة للبنزين (بفارق بلغ 0,36 درهم للتر).

وعلاقة بتطور أسعار التفويت، بلغ متوسط التغيرات المسجلة خلال الفترة المذكورة ناقص 0,72 درهم للتر بالنسبة للبنزين، أي نفس الانخفاض المسجل تقريبا على مستوى تكاليف الشراء المتوسطة المرجحة. وتراجعت أسعار التفويت المتعلقة بالغازوال إلى 0,42 درهم للتر، أي أقل من 27 سنتيما من انخفاض تكاليف الشراء.

وأبان التحليل المفصل حسب فترات الاتجاهات ونوع المحروقات عن الخلاصات التالية:

• بخصوص الغازوال

يمكن رصد فترتين مختلفتين حسب اتجاهات تطور الأسعار الدولية للغازوال والبنزين المكررين وتكاليف الشراء المتوسطة ومتوسط أسعار التفويت المطبقة من لدن الشركات المعنية:

1. فترة أولى ممتدة على طوال شهر يوليوز، ومطبوعة باستقرار تكاليف الشراء وازيادة هامشية في الأسعار الدولية وأسعار التفويت،

2. فترة ثانية ممتدة من بداية غشت إلى نهاية شتنبر ومتسمة بمنحى تنازلي واضح للمتغيرات الثلاثة.

ويشير الجدول، أسفله، إلى التغيرات نصف الشهرية لأسعار الغازوال والبنزين المكررين الدولية وتكاليف الشراء المرجحة دون احتساب الرسوم وأسعار التفويت المطبقة وطنيا من لدن الشركات التسع دون احتساب الرسوم، تبعا لفترات ارتفاع أو انخفاض أسعار الغازوال عالميا:

الجدول 7: مجموع التغيرات نصف الشهرية للأسعار العالمية للغازوال (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد) وتكاليف الشراء دون احتساب الرسوم وأسعار التفتوت دون احتساب الرسوم في كل فترة من فترات ارتفاع أو انخفاض أسعار الغازوال في الربع الثالث من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

منحى تنازلي للأسعار الدولية			منحى تصاعدي للأسعار الدولية			متوسط الفترة
الفترة الممتدة من فاتح غشت إلى نهاية شتنبر			الفترة الممتدة من فاتح إلى نهاية يوليوز			
أسعار التفتوت	تكلفة الشراء	السعر الدولي للمنتج المكرر	أسعار التفتوت	تكلفة الشراء	السعر الدولي للمنتج المكرر	
-0,73	-0,64	-1,16	0,30	-0,05	0,48	

المصدر: أهد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

يُستنتج من الجدول ما يلي:

- بخصوص الفترة الممتدة طول شهر يوليوز 2024، سجلت الأسعار الدولية وأسعار التفتوت زيادة ذات مستويات تقريبية، بلغت زائد 0,48 درهم للتر وزائد 0,30 درهم للتر على التوالي، في حين ظلت تكاليف الشراء ثابتة.

ومن ثم، ارتفعت أسعار التفتوت المطبقة من لدن مختلف شركات التوزيع المعنية بشكل أكبر من الزيادة في تكاليف الشراء (بفارق بلغ 35 سنتيما مقارنة بتكاليف الشراء).

- بخصوص الفترة الممتدة من فاتح غشت إلى نهاية شتنبر 2024: انخرطت المتغيرات الثلاثة في منحى تنازلي، مع تسجيل بعض التفاوتات بين الأسعار الدولية من جهة، وتكاليف الشراء وأسعار التفتوت من جهة ثانية. وبصورة أدق، انخفضت الأسعار الدولية بمقدار 1,16 درهم للتر مقابل 0,64 درهم بالنسبة لتكاليف الشراء و0,73 درهم بالنسبة لأسعار التفتوت المطبقة على الصعيد الوطني. وعليه، تراجعت أسعار التفتوت بنفس مقدار انخفاض تكاليف الشراء (بفارق بلغ تسعة سنتيمات)، وبدرجة أقل من انخفاض الأسعار الدولية.

• بخصوص البنزين

كشف تقييم تطور تغيرات تكاليف شراء البنزين وأسعار تفتوته، المطبقة من لدن الشركات المعنية خلال الربع الثالث من سنة 2024، وعلاقتها بتقلبات الأسعار الدولية عن فترتين رئيسيتين ومتباينتين، شأنه شأن الغازوال. شهدت الفترة الأولى الممتدة على طول يوليوز ارتفاعا طفيفا للمتغيرات الثلاثة الخاضعة للتحليل. واتسمت الفترة الثانية، الممتدة من فاتح غشت إلى نهاية شتنبر، بمنحى تنازلي كبير لهذه المتغيرات.

ويوضح الجدول 8، أسفله، تفاوتات المتغيرات الثلاثة المشار إليها أعلاه في هاتين الفترتين الرئيسيتين:

الجدول 8: مجموع التغيرات نصف الشهرية للأسعار العالمية للبنزين (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد) وتكاليف الشراء دون احتساب الرسوم و أسعار التفويت دون احتساب الرسوم في كل فترة من فترات ارتفاع أو انخفاض أسعار الغازوال في الربع الثالث من 2024 (لتر واحد بالدرهم)

المنحى التنازلي للأسعار الدولية			المنحى التصاعدي للأسعار الدولية			متوسط الفترة
الفترة الممتدة من فاتح غشت إلى نهاية شتنبر			الفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى نهاية نفس الشهر			
سعر البيع	تكلفة الشراء	السعر الدولي للمنتج المكرر	سعر البيع	تكلفة الشراء	السعر الدولي للمنتج المكرر	
-0,90	-0,78	-1,34	0,17	0,08	0,29	

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة

- بخصوص الفترة الممتدة على طول شهر يوليوز 2024: سجل مستوى المتغيرات الثلاثة نسبا متطابقة تقريبا، ومقرونة ببعض الفروق الدقيقة، حيث ارتفعت الأسعار الدولية (زائد 0,29 درهم للتر)، بينما سجلت أسعار التفويت (زائد 0,17 درهم للتر) وتكاليف الشراء (زائد 0,08 درهم للتر) تغييرات طفيفة فقط. بمعنى آخر، لم تعتمد الشركات الفاعلة المعنية إلى تطبيق الزيادة المسجلة في الأسعار الدولية على أسعار التفويت المطبقة وطنيا. غير أنها مرتت زيادة طفيفة وأكبر من الزيادة المسجلة في تكاليف الشراء.

- بخصوص الفترة الممتدة من غشت إلى نهاية شتنبر: اتسمت بانخفاض في الأسعار الدولية بمقدار 1,34 درهم للتر. وبدا هذا الانخفاض أكثر وضوحا من تراجع تكاليف الشراء وأسعار التفويت، بفارق بلغ 0,56 درهم للتر و0,44 درهم للتر على التوالي.

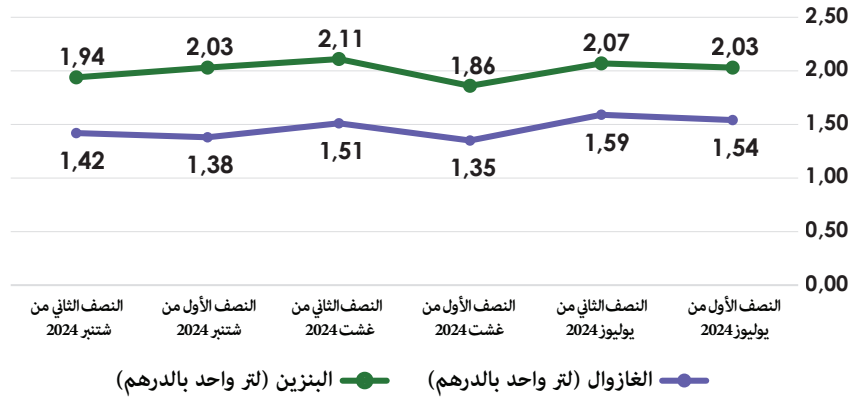
ويُستفاد من ذلك أنه خلال الفترة المعنية، كانت تكاليف الشراء أقل تأثرا بارتفاع الأسعار الدولية، من جهة، وأن الفاعلين طبقوا نفس الانخفاض تقريبا الذي عرفته تكاليف الشراء على أسعار التفويت، من جهة ثانية، لكن مع تسجيل فارق وصل إلى 0,12 درهم للتر.

وختاما، يُستنتج من تحليل هذه الفترة أن انخفاض الأسعار الدولية انعكس كليا على تكاليف الشراء الغازوال وجزئيا إزاء البنزين. في الجانب الآخر، انعكس انخفاض تكاليف الشراء بنفس المستوى على أسعار التفويت لكلا النوعين من المحروقات.

رابعا: تحليل متوسط هوامش الربح الخامة لكل لتر مباع

أولا، تجدر الإشارة إلى أن هوامش الربح التي تم تحليلها تعكس الهوامش التجارية المحققة من أسعار التفويت، والمرجحة بحصص سوق توزيع كل من الغازوال والبنزين من لدن الشركات التسع المعنية. ويوضح الرسم البياني، أسفله، تطور هوامش الربح الخام التجارية للغازوال والبنزين خلال الربع الثالث من سنة 2024.

الرسم البياني 10: تطور هوامش الربح الخام الشهرية المتوسطة والمرجحة، المحققة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر خلال الربع الثالث من 2024 (لتر واحد بالدرهم)



المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يُستشف من تحليل معطيات الرسم البياني أعلاه أن الشركات التوسع المعنية حققت، طيلة الربع الثالث من سنة 2024، هامش ربح متوسط قدره 1,46 درهم للتر بالنسبة للغاز والدرهمان للتر بالنسبة للبنزين. إضافة إلى ذلك، سجلت هوامش الربح الخام المتوسطة والمرجحة، والمحققة من مبيعات الغاز خلال نفس الفترة، تقلبات تراوحت بين حد أدنى قدره 1,35 درهم للتر وحد أقصى قدره 1,59 درهم للتر. وعلاقة بالبنزين، ظلت مستويات هوامش الربح الخام أعلى نسبيا مقارنة بالغاز، بما قدره 0,54 درهم للتر تقريبا. وتراوحت بين حد أدنى بلغ 1,86 درهم للتر وحد أقصى قدره 2,11 درهم للتر. وفي التفاصيل، يظهر أن تطور هوامش الربح الخام المتوسطة، المحققة في السوق، انخرط في نفس المسار لكلا النوعين من المحروقات، مع وجود فترتين مختلفتين نسبيا:

- فترة أولى ممتدة من النصف الأول من يوليو إلى منتصف أغسطس وامتسمت بمنحى تنازلي لمستويات هوامش الربح الخام، منتقلة من 1,54 درهم للتر إلى 1,35 درهم للتر إزاء الغاز (بانخفاض قدره 19 سنتيما للتر)، ومن 2,03 درهم للتر إلى 1,86 درهم للتر إزاء البنزين (بانخفاض قدره 17 سنتيما للتر).

- فترة ثانية تغطي الأسابيع المتبقية من الربع الثالث لسنة 2024 ومطبوعة بارتفاع طفيف في هوامش الربح الخام، منتقلة من 1,35 درهم للتر إلى 1,46 درهم للتر إزاء الغاز (بارتفاع قدره 11 سنتيما للتر)، ومن 1,86 درهم للتر إلى درهمان للتر إزاء البنزين (بزيادة قدرها 14 سنتيما). وبلغت الزيادة ذروتها بمقدار 1,51 و 2,11 درهم للتر على التوالي في النصف الثاني من أغسطس تقريبا

وعلى سبيل للمقارنة، فإن مستويات الهوامش المحققة في هذا الربع الثالث من عام 2024 تتجاوز نسبيا المستويات المسجلة في الربع الثاني (1,21 درهم للتر إزاء الغاز و 1,79 درهم للتر للبنزين)، لكنها تظل ضمن نفس المستويات المسجلة خلال النصف الأول من عام 2024 (1,34 درهم للتر إزاء الغاز و 1,93 درهم للتر للبنزين).

خامسا: خلاصة عامة

وكخلاصة عامة، يظهر أن الربع الثالث من سنة 2024 قد اتسم بارتفاع في حجم الواردات الإجمالية من الغاز والبنزين بنسبة 10,8 في المائة، مستقرا في 1,70 مليون طن تقريبا، وبانخفاض في قيمتها بنحو

ناقص 9,75 في المائة، بالغة 14,03 مليار درهم على أساس سنوي. وأنجزت الشركات التسع المعنية بالتقرير نسبة 84 في المائة من إجمالي الواردات من حيث الحجم والقيمة.

وبلغت المداخيل الضريبية المستخلصة من استيراد الغازوال والبنزين (أي الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة عند الاستيراد) حوالي 7,21 مليار درهم في هذه الفترة من سنة 2024، مقابل 6,76 مليار درهم قبل سنة، مسجلة ارتفاع بنسبة 6,6 في المائة، أي 454 مليون درهم كزيادة من حيث القيمة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك (زائد 510 مليون درهم تقريبا) والنتيجة بدورها عن تصاعد حجم استيراد كلا النوعين من المحروقات. وارتفعت سعة التخزين الإجمالية والمتاحة إلى 1,56 مليون طن عند متم شتنبر 2024 (88 في المائة تخص الغازوال)، بزيادة قدرها 4,2 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية يونيو من نفس السنة. وبلغت طاقة التخزين المجمعة للشركات التسع نحو 1,27 مليون طن، بنسبة تعادل 81,7 في المائة من السعة الإجمالية في السوق.

وعلاقة بسوق التوزيع، بلغ عدد الفاعلين النشطين و المتوفرين على ترخيص مؤقت لممارسة نشاط توزيع مواد البترول السائلة إلى 35 فاعلا، أي نفس العدد المسجل عند متم يونيو من سنة 2024.

وبلغ حجم المبيعات الإجمالية من الغازوال والبنزين نحو 2,33 مليار لتر خلال هذه الفترة، مسجلة زيادة ناهزت 4,8 في المائة على أساس سنوي. وحققت الشركات التسع مبيعات بلغ حجمها 1,9 مليار لتر بنسبة بلغت 82 في المائة من إجمالي المبيعات في السوق.

وبخصوص تحليل العلاقة الترابطية، انخرطت السوق، في هذه الفترة من سنة 2024، في منحى تنازلي من حيث تغير الأسعار الدولية وتكاليف الشراء وأسعار التفويت، لكلا النوعين من المحروقات، ومقرونة بتغييرات متباينة.

وبصور أدق، سجلت الأسعار الدولية من جهة، انخفاضا مماثلا للذي سجلته تكاليف شراء الغازوال، و من جهة أخرى، انخفاضا أكبر نسبيا لانخفاض تكاليف شراء البنزين بفارق 33 سنتيما.

إضافة إلى ذلك، عمدت الشركات المعنية إلى تطبيق مجمل الانخفاضات المسجلة في تكاليف الشراء على أسعار تفويت البنزين. وفي مقابل ذلك، كان مستوى انخفاض أسعار تفويت الغازوال أقل بـ 27 سنتيما للتر مقارنة بالانخفاض المسجل في تكاليف الشراء وكذا الأسعار الدولية.

أخيرا، بلغ متوسط هوامش الربح الخام الذي أنجزته الشركات التسع، خلال الفترة المذكورة، نحو 1,46 درهم للتر بالنسبة للغازوال ودرهمان للتر بالنسبة للبنزين، مسجلة مستويات تتجاوز نسبيا المستويات المسجلة في الربع الثاني (1.21 درهم للتر إزاء الغازوال و1.79 درهم للتر للبنزين)، لكنها تظل ضمن نفس المستويات المسجلة خلال النصف الأول من عام 2024، حيث بلغ متوسط هوامش الربح الخام في هذا النصف 1,34 درهم للتر إزاء الغازوال و1,93 درهم للتر للبنزين، مما يؤكد ديناميكية الاستدراك المعتمدة من قبل فاعلي هذه السوق بين فترات السنة.

مجلس المنافسة

ⵎⴰⵔⴻⵎ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵏⵉ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



مجلس المنافسة

زاوية شارع الزيتون و محمد اليزيدي حي الرياض الرباط - المغرب

الهاتف : 05 37 75 62 16 - 05 37 75 28 10

www.conseil-concurrence.ma